

جني في الخصائص "الحقيقة" ما أقرّ في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة، والمجاز: ما كان ضد ذلك، وإنما يقع المجاز يعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة وهي الاتساع والتوكيد والتشبيه، فإن عدمت الثلاثة تعينت الحقيقة؛ فمن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في الفرس هو بحر، فالمعاني الثلاثة موجودة فيه، أما الاتساع، فلأنه زاد في أسماء الفرس، التي هي: فرس، وطرف، وجواد.. ونحوها - البحر، حتى إنه احتيج إليه في شعر أو سجع أو اتساع استعمل استعمال بقية تلك الأسماء، ولكن لا يقضي إلى ذلك إلا بقرينة تسقط الشبهة، وذلك كأن يقول الشاعر:

عَلوت مَطَا جوادك يوم يوم وقد تمد الجياد فكان بحرا

وكان يقول الساجع: فرسك هذا إذا سما بغرته كان فجراً، وإذا جرى إلى غايته كان بحراً، فإن عري من دليل فلا؛ لئلا يكون إلياساً وإلغازاً - وأما التشبيه فلأن جريه يجري في الكثرة مجرى مائة - وأما التوكيد، فلأنه شبه العرض بالجوهر، وهو أثبت في النفوس منه وكذلك قوله تعالى: (وأدخلنه في رحمتنا)، وهو مجاز، وفي المعاني الثلاثة - أما السعة، كأنه زاد في اسم الجهات والمحال اسماً هو الرحمة، أما التشبيه، فلأنه شبه الرحمة - وإن لم يصح دخولها - بما يجوز دخوله فلذلك وضعها موضعه. أما التوكيد، لأنه أخبر عن المعنى بما يخبر عن الذات" (18).

وتولد هذه الممارسة الإجرائية إشكالاً عند الدارسين المحدثين، لأن خصوم أسلوبية الانزياح يأخذون على هذه "الأخيرة عدم تحديدها لمعيار الانحياز تحديداً مباشراً دقيقاً، وإهمالها لمقولتي الكاتب والقارئ، وعدم أخذها بعين الاعتبار لاحتمال وجود انزياحات غير ذات أثر أسلوبية بالنسبة للقارئ دون وجود انزياح (19)، وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة لهؤلاء، فإن أبا عبيدة قد ابتعد عن مثل هذا المأخذ، لأنه خصّ المقولتين بحضور قوي من خلال الحيز الذي أفرده لهما في كتابه.

وقد أكد أبو عبيدة على أن الانحراف في القرآن الكريم هو من جنس الانحراف عند العرب، وذلك من خلال وقفاته العديدة (20). إلا أنه لم يلتفت إلى تلك الانزياحات غير ذات أثر أسلوبية؛ لأنها لا توجد فيما تعامل معه من النصوص سواء أكانت من الكتاب المقدس، أم من القول المأثور، فقد تعامل مع النص من منظور أثره الأسلوبية الذي يحقق التواصل والتفاعل بين هذا النص والمتلقي، على أساس توافق القرآن الكريم وكلام العرب في النحو المعيارية أو